

## الغسل

كان حديثنا فى الصحائف السابقة عن ( الطهارة الصغرى )، وهى الوضوء من الحدث الأصغر. والآن نتحدث عن ( الطهارة الكبرى ) وهى الغسل، الذى يوجهه الحدث الأكبر.

وإذا كان الوضوء يعنى طهارة أعضاء معينة معروفة من الجسم، فإن الغسل يعنى: تعميم الجسم كله بالغسل بالماء الطهور. وهو ما نعبر عنه بـ ( الاستحمام ). والغسل منه واجب، ومنه مستحب.

وحديثنا الآن عن الغسل الواجب، وعن موجباته ما هى.

### موجبات الغسل:

هناك غسل يجب على الرجال والنساء جميعا، وهو غسل الجنابة، ومثله غسل الميت.

وهناك غسل يجب على المرأة فقط، وهو غسل الحيض عند انتهاء دورتها الشهرية، وغسل النفاس، بسبب الولادة إذا أنقطع الدم عنها.

### غسل الجنابة وبماذا يجب؟:

وغسل الجنابة هو الذى أمر الله تعالى به فى كتابه حين قال: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ﴾ [المائدة: ٦]، وقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾

[النساء: ٤٣]

والجنب: الذى أصابته الجنابة، وهى الحدث الذى ينشأ من استخدام الغريزة الجنسية، كما سنرى. والجنب فى اللغة البعيد، وسمى جنبا: لمجانبة الماء ( المنى ) محلّه. أو لمجانبته للناس حتى يتطهر، أو لمجانبته المسجد والصلاة حتى يغتسل.

وغسل الجنابة يجب بعدة أشياء:

## خروج المنى بلذة:

أولها: خروج المنى الدافق بلذة من الرجل أو المرأة في اليقظة أو النوم. سواء كان ذلك بسبب الجماع أو الاحتلام أو المداعبة أو الاستمناء أو النظر أو التفكير في الناحية الجنسية، وسواء كان السبب حلالا أم حراما.

وذلك لما روى الشيخان عن أم سليم، قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم، إذا هي رأت الماء» متفق عليه.

وماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر.

وأما إذا احتلم الرجل أو احتلمت المرأة، ولم ينزل ماء، أو لم يربللا يدل على ذلك: فلا غسل. فالمدار على البلل وجودا وعدما، وأن يعلم أن البلل هو منى وليس مذيا.

أما إذا نزل المنى بغير شهوة، لمرض أو برد، أو غير ذلك، فلا غسل عليه.

وقد اختلفوا فيما إذا أحس بتحرك المنى من ظهره، ولم ينزل إلى الخارج، إذا أمسك ذكره، فلم يخرج. فمنهم من أوجب فيه الغسل، ومنهم من لم يوجبه.

والذي أميل إليه: أنه يوجب الغسل، ما دام قد أحس باللذة والنشوة، وقد يتأخر الإنزال، أو لا يحس به تماما، لقلة الماء النازل، وقد علق الحكم على مظنته، وهو الإحساس بالشهوة، إذ بعد انتقاله وتحركه يبعد عدم خروجه<sup>(١)</sup>.

## الجماع أو تغييب الحشفة في الفرج:

والثاني: الجماع، ويعبر عنه الفقهاء بـ(التقاء الختانين): أي ختان الرجل، وختان المرأة. ويراد بالتقائهما: تغييب حشفة الرجل في فرج، قبلا كان أو دبرا. وإن لم ينزل.

ودليل ذلك: الحديث الصحيح الذي رواه عائشة: «إذا جلس بين شعبها

(١) انظر: المبدع في شرح المنع (١ / ١٧٩).

الأربع، ومس الختان الختان: فقد وجب الغسل» وفي رواية لمسلم: «وإن لم ينزل»<sup>(١)</sup>.

وكذلك حديث أبي هريرة: المتفق عليه «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها: وجب الغسل»<sup>(٢)</sup>.

والمراد بشعبها الأربع: يداها ورجلاها، أو رجلاها وفخذاها.

ومعنى (جهدها): أى بلغ جهده، فى العمل بها، وكدها بحركته.

قال النووى: معنى الحديث: أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال.

وتعقبه بعضهم بأنه يحتمل أن يراد بالجهد أو الإجهاد للمرأة: الإنزال، لأنه هو الغاية فى الأمر، فلا يكون فيه دليل.

وأجاب الحافظ فى الفتح: بأن التصريح بعدم التوقف على الإنزال، قد ورد فى بعض طرق الحديث، فانتفى الاحتمال. وفى رواية مطر الوراق عن الحسن فى مسلم «وإن لم ينزل».

وإن كنت أخشى أن تكون هذه الزيادة مدرجة من الراوى، فهى مخالفة للروايات الأخرى الصحيحة.

هذا مذهب جمهور العلماء من فقهاء الأمصار.

وقال داود: لا يجب ما لم ينزل، لحديث: «إتما الماء من الماء».

وبهذا قال عدد من الصحابة المعروفين، منهم: عثمان بن عفان، وعلى بن أبى طالب، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو سعيد الخدرى، رضى الله عنهم، وكل هؤلاء من علماء الصحابة، وهذا ثابت فى الصحيحين أو أحدهما.

قال النووى: ثم منهم من رجع إلى موافقة الجمهور، ومنهم من لم يرجع.

واحتج من لم يوجب الغسل بغير الإنزال بما رواه البخارى فى صحيحه عن

(٢) اللؤلؤ والمرجان (١٩٩).

(١) رواه مسلم (٣٤٨).

زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه: أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل: يجامع امرأته، ولم يُمن؟ (أى لم ينزل المنى) قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره. وقال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ. قال زيد: فسألت عن ذلك: على بن أبى طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبى بن كعب: فأمروه بذلك<sup>(١)</sup>. أى أمروه أن يتوضأ ويغسل ذكره، وفى رواية الإسماعيلي: فقالوا مثل ذلك، وظاهره: أنهم أفتوه وحدثوه عن النبي ﷺ كما حدث عثمان.

كما روى البخارى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن: أن عروة بن الزبير أخبره: أن أبا أيوب (الأنصارى) سمع ذلك من رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وفى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى: أن رسول الله ﷺ أرسل إلي رجل من الأنصار، فجاء ورأسه يقطر، فقال النبي ﷺ: «لعلنا أعجلناك!» قال: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «إذا أعجلت أو أقحطت، فعليك الوضوء»<sup>(٣)</sup> وفى رواية: «فلا غسل عليك، وعليك الوضوء».

ومعنى: «أعجلت أو أقحطت»: أى جامعت ولم تنزل. (يروى: أقحطت وأفحطت). وفى حديث آخر لأبى سعيد: أن أحد الصحابة سأل: يا رسول الله! رأيت الرجل يُعجل عن امرأته، ولم يُمن: ماذا عليه؟ قال: «إنما الماء من الماء»<sup>(٤)</sup>.

ومعناه: لا يجب الغسل بالماء إلا من إنزال الماء الدافق، وهو المنى. وليس بمجرد الإيلاج.

(١) رواه البخارى فى كتاب الغسل (٢٩٢) مع الفتح. وأصل الحديث متفق عليه، كما فى اللؤلؤ والمرجان (١٩٨).

(٢) المرجع السابق فى البخارى. وفى مسلم أن أبا أيوب رواه عن أبى بن كعب، فيبدو أنه سمعه بنفسه، ورواه عن أبى أيضاً (مسلم: ٣٤٦).

(٣) اللؤلؤ والمرجان (١٩٦). وانظر: صحيح مسلم (٣٤٥).

(٤) رواه مسلم فى كتاب الحيض (٣٤٣).

وهذه الروايات الصحيحة كلها واضحة صريحة الدلالة على أن الرجل إذا جامع ثم أقحط أو أكسل ولم ينزل: فلا غسل عليه .

قال الحافظ في (الفتح): وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب (أو أحاديثه) من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل الجماع: منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله . واستدل الحافظ على النسخ بما رواه أحمد وغيره عن أبي بن كعب: أن الفتيا التي كانوا يقولون: «الماء من الماء»: رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام، ثم أمر بالاعتسال بعد . وهذا الحديث وإن صححه ابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي: بين الحافظ أنه معلول، وكذا في طريقه الأخرى عند أبي داود .

وقد روى البخارى حديثا صريحا في ذلك عن أبي بن كعب: أنه قال: يا رسول الله: إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل؟ قال: يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ ويصلى . قال أبو عبد الله (أى البخارى): الغسل أحوط، وذلك الأخير، وإنما بينا لاختلافهم<sup>(١)</sup> .

وقول البخارى: الغسل أحوط: ظاهر في أنه لا يرى وجوب الغسل عند عدم الإنزال، بل يستحبه من باب الاحتياط .

ذلك أن الاختلاف بين الصحابة كبير في هذه القضية، والمختلفون فيها من كبار الصحابة ومن فقهاءهم وعلمائهم المعدودين .

وقول الإمام النووى: المسألة اليوم مجمع عليها، ومخالفة داود لا تقدر في الإجماع عند الجمهور: دعوى غير مسلمة، كيف وقد رأينا قول البخارى: الغسل أحوط؟

ومحاولة بعضهم - كابن العربى - نفى الخلاف: معترض، فإنه مشهور بين الصحابة، ثابت عن جماعة منهم، كما قال في الفتح .

وادعاء بعضهم - كابن القصار - ارتفاع الخلاف بين التابعين: معترض

(١) انظر الحديث (٢٩٣) .

أيضاً، فقد قال به منهم: الأعمش، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة، وهو ثابت عنهم بأسانيد صحيحة، كما قال الحافظ.

وروى عبد الرزاق عن عطاء قال: لا تطيب نفسى إذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل اختلاف الناس، لأخذنا بالعروة الوثقى.

فهذا أحد فقهاء التابعين بين لنا أن الناس في عهده مختلفون في المسألة.

وقال الشافعى فى (اختلاف الحديث): حديث «الماء من الماء» ثابت، لكنه منسوخ، إلا أن قال: فخالقنا بعض أهل ناحيتنا - يعنى من الحجازيين - فقالوا: لا يجب الغسل حتى ينزل. أه. قال الحافظ: فعرف بهذا: أن الخلاف كان مشوراً بين التابعين ومن بعدهم، لكن الجمهور على إيجاب الغسل، وهو الصواب. والله أعلم. (١) أه.

ومنهجى الذى أرجحه فى مثل هذه القضايا الخلافية الكبيرة: أن لا نهيل التراب على الخلاف الثابت، وندعى الإجماع فيما وقع فيه الخلاف، بل يجب أن تظل القضايا الخلافية خلافية، كما يجب أن تظل الإجماعية إجماعية، ولا نحاول أن نحدث فيها خرقاً، لما فى الخلاف - عادة - من توسعة ورحمة بالأمة. ولا سيما إذا كان الخلاف بهذا الحجم الذى رأيناه بين الصحابة، ثم من بعدهم. وهو يحمل رخصة قد يحتاج الناس إليها فى عصرنا، فلا نغلق عليهم باباً للتيسير فتحه الله تعالى.

### الموت:

ومن موجبات الغسل: الموت. فهذا مما أجمعت عليه الأمة: أن يغسل الميت، ذكرًا كان أم أنثى، كبيراً أم صغيراً، إلا من قتل شهيداً فى سبيل الله، فيترك على حاله، ويكفن فى ثيابه التى استشهد فيها.

وفى الصحيحين عن أم عطية قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت

(١) انظر: فتح البارى (١ / ٣٩٤، ٣٩٩) الحديثين (٢٩٢، ٢٩٣) طبعة دار الفكر

المصورة عن السلفية. وانظر أيضاً المجموع للنوى (٢ / ١٣٦، ١٣٧) الطبعة المنيرية.

ابنته، فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً، أو أكثر من ذلك – إن رأيتن – بما وسدر. اجعلن في الأخيرة كافورا، أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فأذنتي...» الحديث.

وغسل الميت من فروض الكفاية على الأحياء، وخصوصاً أهل محلته، وقد أوجب الإسلام غسل الميت وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين، وكلها فروض كفاية، وسنفضل أحكامها عند حديثنا عن (الجنائز).

### الخلاف في غسل الكافر إذا أسلم:

واختلفوا في وجوب غسل الكافر إذا أسلم، فقال بعضهم: هو واجب. واستدلوا بحديث أبي هريرة في إسلام ثمامة بن أثال. وأن الرسول ﷺ قال لهم: «اذهبوا به إلى حائط بنى فلان، فمروه أن يغتسل» رواه أحمد وابن خزيمة. ولكن العلماء ضعفوه.

والثابت في الصحيح في خبر ثمامة، أنه حين أطلقه النبي ﷺ: انطلق إلى محل قريب من المسجد، فاغتسل، ودخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

كما استدلوا بحديث قيس بن عاصم، قال: أتيت النبي ﷺ أريد الإسلام، فأمرني أن أغتسل بماء وسدر<sup>(١)</sup>.

قال الخطابي: هذا عند أكثر أهل العلم على الاستحباب لا على الإيجاب. وقال الشافعي: إذا أسلم الكافر أحببت له أن يغتسل، فإن لم يفعل، ولم يكن جنباً: أجزأه أن يتوضأ ويصلى.

وكان أحمد بن حنبل وأبو ثور يوجبان الاغتسال على الكافر إذا أسلم، قولاً بظاهر الحديث. قالوا: ولا يخلو المشرك في أيام كفره من جماع أو احتلام، وهو لا يغتسل، ولو اغتسل لم يصح منه ذلك؛ لأن الاغتسال من الجنابة فرض من

(١) رواه أحمد (٦١/٥) وأبو داود (٣٥٥) والنسائي (٤١، ٣/٥) والترمذي (٦٠٥)

وقال: حديث حسن.

فروض الدين، لا يجزيه إلا بعد الإيمان كالصلاة والزكاة ونحوهما . وكان مالك يرى أن يغتسل الكافر إذا أسلم<sup>(١)</sup> .

وقال أبو بكر من الحنابلة: يستحب ولا يجب، إلا أن يكون قد وجدت منه جنابة زمن كفره، فعليه الغسل إذا أسلم، وإن اغتسل قبل الإسلام . وهو مذهب الشافعي .

وقال أبو حنيفة: لا يجب عليه الغسل بحال، لأن العدد الكبير، والجم الغفير أسلموا زمن النبوة، فلو أمر كل من أسلم بالغسل، لنقل نقلا متواترا أو ظاهرا، ولأن النبي ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن، لم يذكر الغسل، ولو كان واجبا لأمرهم به، لأنه أول واجبات الإسلام<sup>(٢)</sup> .

وأنا أميل إلى القول باستحباب الغسل لا إيجابه، لأن هذا هو الأقرب إلى طبيعة الإسلام في تيسير الدخول فيه لمن أراد، دون اشتراط طقوس، كالتى تشترطها المسيحية من (التعميد) ونحوه . وأرجح مذهب أبي حنيفة في أنه لو كان عليه جنابة في أيام كفره، فإنه لا يطالب إلا بما يلزمه بعد إسلامه، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨] . وقال ﷺ: الإسلام يهدم ما قبله» رواه مسلم عن عمرو بن العاص<sup>(٣)</sup> .

### الأغسال المستحبة:

وهناك أغسال غير واجبة، بل هي مسنونة أو مستحبة . والفرق بين المسنون والمستحب أو المندوب: أن المسنون: ما واطب عليه ﷺ، ولم يتركه إلا قليلا أو نادراً، وفي فعله الثواب، وفي تركه العتاب من النبي ﷺ .

أما المستحب: فهو المرغوب فيه، وإن لم يواظب عليه النبي ﷺ، وفي فعله الثواب، وليس في تركه عتاب .

(١) انظر: تعليق الخطابي على الحديث (٣٥٥) في أبي داود .

(٢) انظر: الشرح الكبير مع الإنصاف (٢ / ٩٨، ٩٩) .

(٣) انظر: المجموع (٢ / ١٥٢) وشرح فتح القدير لابن الهمام (١ / ٤٤، ٤٥) .

وكثير من المصنفين فى الفقه لا يفرقون بين هذه الأمور بعضها وبعض، تسهلاً على المتعلم وتخفيفاً منهم، وقد يعبر عن المستحب بالمندوب أو النفل أو التطوع، وكلها يقصد بها شىء واحد.

والأغسال المستحبة كثيرة، بعضهم أوصلها إلى بضعة عشر.

### غسل الجمعة:

وأهم هذه الأغسال المسنونة أو المستحبة: غسل الجمعة، فهو سنة مؤكدة عند الجمهور، لما صح فيه من دعوة وترغيب. مثل قوله ﷺ: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من الطهور، ويدهن من دهنه، ويمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلى ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام: إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى» رواه البخارى<sup>(١)</sup>.

وعن أبى قتادة مرفوعاً: «من اغتسل يوم الجمعة لم يزل طاهراً إلى الجمعة الأخرى»<sup>(٢)</sup>.

وروى الشيخان عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»<sup>(٣)</sup>.

وعنه قال: أشهد على رسول الله ﷺ قال: «الغسل يوم الجمعة: واجب على كل محتلم، وأن يستن (أى يتسوك) وأن يمس طيباً إن وجد»<sup>(٤)</sup>.

وذهب الظاهرية إلى وجوب غسل الجمعة<sup>(٥)</sup> أخذاً بظاهر حديث: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم».

وفهم الجمهور من رواية الوجوب: تأكيد الاستحباب والطلب، بدليل أنه

(١) رواه البخارى عن سلمان (٩٠٧).

(٢) رواه الطبرانى فى الأوسط وابن خزيمة فى صحيحه (١٧٦٠) وحسنه معلقه، والحاكم وصححه على شرطهما (٢٨٢، ٢٨٣) ووافقه الذهبى، وابن حبان فى صحيحه واللفظ له (١٢٢٢).

(٣) متفق عليه. اللؤلؤ والمرجان برقم (٤٨٧).

(٤) متفق عليه. المرجع السابق (٤٩٠).

(٥) انظر: المحلى لابن حزم: المسألة (١٧٨) وما بعدها، مطبعة الإمام.

أشرك معه السواك ومس الطيب، وهما ليسا بواجبين اتفاقاً، ولا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد.

وفرق بعضهم بين ذى النظافة وغيره، فاستحبه للأول، وأوجهه على الثانى، نظراً إلى العلة. وقد روى الشيخان عن عائشة قالت: كان الناس مهنة أنفسهم (أى يعملون بأنفسهم) وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا فى هيئتهم، فقبل لهم: «لو اغتسلتم؟»<sup>(١)</sup>.

وفصلت ذلك فى حديث آخر، قالت: كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم، فيأتون فى الغبار، ويصيبهم الغبار والعرق، فيخرج منهم العرق، فاتى رسول الله إنسان منهم، وهو عندى، فقال النبى ﷺ: «لو أنكم تطهروا ليومكم هذا؟»<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو داود عن عكرمة: أن أناساً من أهل العراق جاءوا فقالوا: يا ابن عباس! أترى الغسل يوم الجمعة واجباً؟ قال: لا، ولكنه أطهر، وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل: فليس عليه واجب، وسأخبركم كيف بدأ الغسل: كان الناس مجهودين يلبسون الصوف، ويعملون على ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف، إنما هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ فى يوم حار، وعرق الناس فى ذلك الصوف، حتى ثارت منهم رياح، آذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال: «أيها الناس، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه» قال ابن عباس: ثم جاء الله - تعالى ذكره - بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسع فى مسجدهم، وذهب بعض الذى كان يؤذى بعضهم بعضاً من العرق»<sup>(٣)</sup>.

والحكمة فى ذلك: أن يكون الناس على حال حسنة حين يجتمع بعضهم

(١) اللؤلؤ والمرجان (٤٨٩). (٢) المرجع السابق (٤٨٨).

(٣) انظر: المسند (٢٣٨٣) ومجمع الزوائد (١٧٢ / ٢).

إلى بعض، فلا يؤذى أحد أخاه وجليسه بسوء رائحته، أو قذارة ثيابه، أو غير ذلك، كما قال تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١].

### غسل العيدين:

ومثل غسل الجمعة في الاستحباب: غسل العيدين، فقد جاء في يوم الجمعة حديث «إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين، فمن جاء الجمعة فليغتسل...» الحديث<sup>(١)</sup>.

فشبه يوم الجمعة بيوم العيد، فدل على أن يوم العيد الأصلي يطلب فيه الاغتسال أيضاً.

وروى ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام بأحاديث ضعيفة، قواها آثار جيدة عن الصحابة، والقياس على الجمعة، واستحباب الغسل والنظافة عند كل اجتماع عام.

### الغسل في كل سبعة أيام:

ومن الأغسال المستحبة بل المؤكدة: أن يغتسل المسلم أو المسلمة مرة كل أسبوع على الأقل، فإذا اغتسل لجنابة أو اغتسلت لحيض، أو اغتسل لجمعة: أغناه ذلك عن غسل آخر.

وإن مضى عليه أسبوع ولم يغتسل لأى سبب كان، غسلا واجبا أو مستحبا: كان حقا عليه أن يغتسل، من باب النظافة العامة. وفي هذا جاء الحديث المتفق عليه: «حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام: يوم يغسل فيه رأسه وجسده»<sup>(٢)</sup>.

وأدنى ما تفيده هذه الصيغة: تأكيد السنّة أو الندب والاستحباب، إن لم نقل بالوجوب.

(١) رواه ابن ماجه عن ابن عباس بإسناد حسن (١٠٩٨) كما قال المنذرى، ويشهد له حديث أبى هريرة فى الأوسط والصغير عند الطبرانى ورجالہ ثقات. كما قال الهيثمى (١٧٢ / ٢)، ١٧٣.

(٢) متفق عليه عن أبى هريرة، كما فى اللؤلؤ والمرجان (٤٩٢).

## غسل الميت :

ومن الأغسال التي استحبتها العلماء : الاغتسال بعد غسل الميت ، الحديث  
أبي هريرة : « من غسل ميتا فليغتسل ، ومن حملة فليتوضأ » (١) .

وحمل العلماء الأثر في هذا الحديث على الندب ، بدليل حديث ابن  
عباس : « إن ميتكم يموت طاهرا ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » .

وقول ابن عمر عند عبد الله بن أحمد : كنا نغسل الميت ، فمننا من يغتسل ،  
ومننا من لا يغتسل . قال ابن حجر : إسناده صحيح .

قال في ( سبل السلام ) : وأما قوله : « ومن حملة فليتوضأ » فلا أعلم قائلا  
يقول : يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب . قال : ولكنه - مع نهوض  
الحديث - لا عذر عن العمل به . ويفسر الوضوء بغسل اليدين ، كما يقيد  
التعليل بقوله : « إن ميتكم يموت طاهرا » فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين  
منه ، فيكون غسل اليدين منه ندبا تعبدا . والمراد : إذا حملة مباشرة لبدنه بقريئة  
السياق (٢) .

وعلى هذا : من حمل النعش لا يدخل في هذا الحديث ، لأنه لم يباشر بدن  
الميت بالحمل .

## الغسل للإحرام :

وذهب الجمهور إلى استحباب الغسل للإحرام ، ورووا في ذلك حديثا رواه  
زيد بن ثابت أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل . رواه الترمذى وحسنه ،  
وضعفه غيره .

(١) رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذى وحسنه ، وصححه ابن حبان ، وقال أحمد : إنه  
منسوخ بما رواه ابن عباس : ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه . إن ميتكم يموت  
طاهرا وليس بنجس ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » رواه البيهقي وضعفه ، وتعقبه ابن حجر بما  
أثبت أن الحديث حسن . وجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة بأن الأمر للندب .

(٢) سبل السلام (١ / ٧٠) .

والغسل للإحرام فى عصرنا يشق كثيرا على الناس، وإذ لم يثبت فيه حديث صحيح، فلا داعى لتكليف الناس به . والأولى أن نيسر فى أعمال الحج ما وجدنا إلى ذلك سبيلا .

### الغسل لدخول مكة :

لم يصح عن النبى ﷺ فى ذلك، إلا ما جاء عن ابن عمر عند مسلم : أنه كان لا يدخل مكة إلا بات بذى طوى، حتى يصبح ويغتسل، ثم يدخل مكة نهارا، ويذكر عن النبى ﷺ أنه فعله . وروى البخارى معناه . ونقل فى (الفتح) عن ابن المنذر : استحباب الاغتسال لدخول مكة عند جميع العلماء . وقال أكثرهم : يجزىء عنه الوضوء<sup>(١)</sup> .

### أغسال لم يثبت استحبابها :

وزاد بعض الفقهاء مثل صاحب (الأزهار) أغسالا أخرى، مثل دخول الكعبة، والمدينة، وزيارة قبر النبى ﷺ .

وعلق الشوكانى على ذلك بأن الحكم يكون الشىء مندوبا هو حكم شرعى لا يستفاد من غير الشرع، فإذا لم يكن فى الشرع ما يفيد ذلك، فهو من التقول على الله سبحانه بما لم يقل، ومن التشريع للعباد بما لم يشرعه الله لهم، ومن توسيع دائرة الشريعة المطهرة ( أى بالتكاليف ) بمجرد الخيالات المختلفة، والآراء المغفلة .

قال الشوكانى : ثم كان على المصنف أن يذكر من هذه التى ذكرها : دخول بيت المقدس، ودخول مسجد قباء، ودخول قبور الأنبياء، ودخول كل ما له شرف !

وسبحان الله ما يفعل التساهل فى إثبات الأحكام الشرعية من الفواقد، التى يبكى لها تارة، ويضحك لها أخرى<sup>(٢)</sup> !

(١) انظر: الروضة الندية (١ / ٥٦) .

(٢) السيل الجرار (١ / ١٢٠، ١٢١) .

## فرائض الغسل :

وللغسل فرائض، كما رأينا للوضوء فرائض .

والفرض المتفق عليه، هو: تعميم ظاهر الجسد كله بالماء. إما بأن ينغمس فيه، كما لو اغتسل في نهر أو مسبح أو مغطس أو نحو ذلك. وإما يصب الماء عليه من إبريق أو إناء أو مما نسميه في عصرنا (الدش). بحيث يصيب الماء جميع ظاهر البدن. لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ [النساء: ٤٣]. وقوله تعالى في شأن الحائض: ﴿ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقر: ٢٢٢].

وقد اختلفوا في المضمضة والاستنشاق في الغسل، فبعضهم جعلها فرضاً في الوضوء والغسل معاً، كالحنابلة، وبعضهم جعلها سنة فيهما معاً كالمالكية والشافعية، وبعضهم جعلها سنة في الوضوء، فرضاً في الغسل كالحنفية. ومما اختلفوا فيه من فرائض الغسل: النية، فالحنفية اعتبروها سنة، والجمهور اعتبروها فرضاً للحديث المتفق عليه: «إنما الأعمال بالنيات».

على أن الذي يخفف من هذا الخلاف: أن النية لا تنفك عمن يريد رفع الحدث، أو إقامة السنة. إذ النية محلها القلب، وليس من اللازم - بل ليس من المطلوب ولا المشروع - أن يقول: نويت الاغتسال للجنابة، أو نويت فرض الغسل، أو رفع الحدث الأكبر، أو استباحة الصلاة، أو غير ذلك مما يقوله الناس، فهذا لا ضرورة له، ولم يثبت عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من أصحابه، والخير في الاتباع، والشرف في الابتداء.

وبعض الفقهاء أوجب الموالاتة، وبعضهم أوجب ذلك، ولا دليل على وجوب ذلك. والأصل: براءة الذمة من التكليف حتى يثبت بنص صحيح صريح.

ونية الغسل تكفى عن الوضوء، إذ الحدث الأصغر مندرج فى الحدث الأكبر. ولو اجتمع غسل جنابة وغسل جمعة: فإن غسلا واحدا يجزىء عنهما.

### سنن الغسل:

وسننه: أن يبدأ بغسل اليدين إلى الكوعين، ثم يغسل فرجه، ثم يتوضأ فيغسل جميع أعضاء الوضوء إلا القدمين، فله أن يؤخرهما، ثم يفيض الماء على سائر جسده، بادئا بشقه الأيمن، ثم الأيسر، ثم يغسل رجليه إن لم يغسلهما مع الوضوء. وقد كان عليه السلام يحب التيامن فى طهوره وفى شأنه كله.

### نقض الصفائر ونحوها فى الغسل:

ومن كانت لها صفائر أو نحوها مثل ما يصنعه بعض النساء فى عصرنا من (فورمات) ونحوها، فليس مطلوبا منهن أن ينقضن هذه الصفائر ونحوها. وقد قالت أم سلمة: يا رسول الله! إنى امرأة شديدة عقص الرأس، أفاحله إذا اغتسلت؟ قال: إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضى عليك الماء فتطهرين» رواه الجماعة إلا البخارى.

وبعضهم خص ذلك بالمرأة، وأوجب على الرجل أن ينقض شعره، ولا دليل على ذلك، وإنما النساء شقائق الرجال. والأصل المساواة فى الأحكام.

وهذا الحكم ثابت فى حالة الجنابة، وحال الحيض أيضاً خلافا لما ذهب إليه بعضهم من وجوب نقض المرأة رأسها فى الحيض، استدلالا بما روته عائشة قدالت: قدمت مكة وأنا حائض، ولم أطف بالبیت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: «انقضى رأسك وامتشطى، وأهلى بالحج» قال الشوكانى: واختصاص هذا بالحج: لا يقتضى ثبوتة بغيره لا سيما وللحج مدخلية فى مزيد التنظيف، ثم اقتترانه بالامتشاط، الذى لم يوجبه أحد: يدل على عدم وجوبه.

ومما يدل على ذلك : ما رواه مسلم عن عائشة : أنه بلغها أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت : يا عجباً لابن عمرو، وهو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أفلا أمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟! لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، فما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات»<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم : إن النقض مندوب فقط .

\* \* \*

---

(١) السيل الجرار (١ / ١١٥، ١١٦).